

بعد 10 سنوات من المجزرة هل يحاسب المجتمع الدولي المسؤولين عن "رابعة"؟

الأربعاء 16 أغسطس 2023 08:50 م

وصفت صحيفة "دويتشه فيله" مجزرة رابعة على أنها واحدة من أسوأ مجازر المتظاهرين في التاريخ الحديث، مشيرة إلى أنها أيضًا واحدة من أكثر المجازر الموثقة. ولكن الصحيفة الألمانية تساءلت أيضًا في تحليل كتبه "كاثرين شاير": "إذن، لماذا لا يستخدم أحد الأدلة الوفيرة المتاحة لتقديم قوات الأمن المصرية إلى العدالة؟". وتابع: "هناك الكثير من الأدلة على ما حدث في ذلك اليوم في رابعة بالقاهرة: شهادات شهود عيان وصور وفيديوهات وحتى فيلم وثائقي (ذكريات مذبحة) صدر هذا الشهر". لكن على الرغم من كل الأدلة، يقول أولئك الذين كانوا هناك أنه لا توجد عدالة حقيقية للتكفير عن المذبحة التي حدثت في ميدان رابعة العدوية في القاهرة قبل عقد من الزمن. في 14 أغسطس 2013، اتخذت أجهزة الأمن المصرية مواقع حول الميدان حيث كان هناك ما يقدر بنحو 85 ألف شخص يحتجون على الوضع السياسي في البلاد وبحسب تقارير منظمات حقوق الإنسان، فور إخطار الحشد في رابعة بالتفرق، بدأت قوات الأمن في إطلاق النار على الحشد وعلى الرغم من اختلاف التقديرات، يُعتقد أن ما بين 600 إلى أكثر من 1000 شخص قتلوا في ذلك اليوم.

جريمة ضد الإنسانية؟

بعد مقابلة أكثر من 200 شاهد وجمع تقرير من 188 صفحة، قالت هيومن رايتس ووتش إن "الإجراء يرقى على الأرجح إلى جريمة ضد الإنسانية". ووصفته منظمات حقوقية أخرى بأنه أحد أسوأ عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين في التاريخ الحديث كما يقولون، إنها أيضًا واحدة من أكثر الأعمال الوحشية الموثقة بصريًا في التاريخ الحديث. فلماذا لم تتم محاسبة أي شخص على الإطلاق؟ وسبق أن وصفت الحكومة المصرية تقارير منظمات حقوق الإنسان حول المجزرة بأنها "متحيزة". ولم ترد على أسئلة "دويتشه فيله" حول ما إذا كانت هناك حاجة لمزيد من التحقيق. نظمت مصر تحقيقاتها الخاصة في المجزرة. أحدهما كان من قبل لجنة تقصي الحقائق التي تم تشكيلها في أواخر عام 2013، والآخر من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في البلاد. قال كلا المرجعين إن المتظاهرين في رابعة كانوا مخطئين لأن العديد منهم كانوا مسلحين، وهو أمر لا يزال شهود العيان يشككون فيه. وأقر كلاهما بأن قوات الأمن تصرفت بقوة مفرطة لكن لم يوجها أي تهم. في عام 2018، أقر البرلمان المصري مشروع قانون يمنح الحصانة القضائية لكبار القادة العسكريين عن أفعال ربما ارتكبوها أثناء أداء واجبهم، منذ تعليق الدستور المصري في يوليو 2013 إلى وقت انعقاد البرلمان مرة أخرى في عام 2016. وأوضحت "دويتشه فيله": "في عام 2021، وافقت مصر على تعديلات على القوانين التي تحكم محاكمتها الدستورية العليا تعني هذه التعديلات أنه إذا وجدت أي محكمة دولية يوفقًا ما أن مصر مذنب، على سبيل المثال، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأمرت بالتعويضات، فسيتم إعادة القرار إلى المحكمة الجزائية المتخصصة. وستقرر هذه المحكمة المحلية بعد ذلك ما إذا كان الحكم صحيحًا أم لا".

السعي لتحقيق العدالة خارج مصر

ونتيجة لذلك، انتقل البحث عن العدالة إلى الساحة الدولية خلال العقد الماضي. لكن حتى ذلك الحين، لم ينجح الأمر. وقد دعت منظمات حقوق الإنسان لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المجزرة لكنها اختارت حتى الآن عدم القيام بذلك؛ حيث إن مصر لم تنضم بالكامل إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وهي ذراع قضائي للاتحاد الأفريقي. كما أنها ليست عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية. في عام 2014، طلب المحامون المصريون وحزب الحرية والعدالة، الذي ينتمي إليه الرئيس الراحل "محمد مرسي"، من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية في رابعة. لكن المحكمة الجنائية الدولية رفضت، قائلة إن الذين طلبوا التحقيق ليسوا ممثلين شرعيين للحكومة المصرية. وعندما زار "محمود حجازي"، وهو قائد عسكري مصري رفيع، المملكة المتحدة في عام 2015، طلب محامون يمثلون حزب الحرية والعدالة من الشرطة البريطانية اعتقاله بسبب مزاعم التعذيب ولأنه "جزء لا يتجزأ من خطط الفرض في رابعة". ورفضت بريطانيا الطلب لأن "حجازي" يتمتع بحصانة دبلوماسية خاصة. وقال "روبرت سكيليك"، مدير منظمة الحقوق القانونية التي تتخذ من لندن مقراً لها والتي تدعم ضحايا التعذيب الذين يحاولون الحصول على العدالة: "لذا فإن الخيارات الحقيقية الوحيدة المتبقية لك هي التحقيقات التي تجريها مختلف هيئات الأمم المتحدة أو الولاية القضائية العالمية".

هل يمكن أن يساعد "القضاء العام"؟

يسمح المبدأ القانوني للولاية القضائية العالمية للسلطات في أي دولة بمقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب في أي دولة أخرى، بغض النظر عما إذا كانوا هم أو جرائمهم على صلة بالدولة التي تقوم بالملاحقة القضائية. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، غالبًا ما يتم تخفيفها من خلال اعتبارات مختلفة وتشمل هذه ما إذا كان هناك شهود في بلد الادعاء، وما إذا كانت هناك أي فرصة للقبض على المجرمين المزعومين وأيضًا، ربما الأهم من ذلك، ما إذا كان المدعون المحليون يريدون تولي القضية. غالبًا ما تكون هناك جوانب سياسية مرتبطة بذلك. وقال "سكيليك" لـ "دويتشه فيله": "الحقيقة هي أن الولاية القضائية العالمية في هذه القضية ستكون صعبة للغاية لأنه لا توجد

إمكانية حقيقية لتسليم كبار المسؤولين من مصر". وأضاف: "ليست هناك دول كثيرة مستعدة لإجراء محاكمات غيابية". وقارنت "دويتشه فيله" مذبة رابعة بمذبحة المتظاهرين في ميدان تيانانمن بالصين عام 1989 م وأشارت "دويتشه فيله" إلى أنه حتى في ألمانيا، التي وُصفت مؤخرًا بأنها رائدة على مستوى العالم في استخداماتها للولاية القضائية العالمية، من غير المرجح رفع قضية ضد مسؤولين مصريين.

أوضح "أندرياس شولر"، مدير برنامج الجرائم الدولية والمساءلة في المركز الأوروبي لحقوق الإنسان ومقره برلين، أن عليك أولاً إثبات ارتكاب جريمة ضد الإنسانية، وفقًا للتعريفات القانونية.

وقال "شولر" لـ "دويتشه فيله": "على حد علمي، لا توجد محاكم أو مؤسسات أخرى توصلت إلى هذا الاستنتاج لذا ستحتاج إلى إنشائه للمرة الأولى، الأمر الذي يتطلب جهدًا كبيرًا".

حتى في ألمانيا، التي وُصفت مؤخرًا بأنها رائدة على مستوى العالم في استخدامها للولاية القضائية العالمية، من غير المرجح رفع قضية ضد مسؤولين مصريين.

تم المضي قدمًا في القضية ضد مجرمي الحرب السوريين بسبب تضافر العوامل، بما في ذلك الشهود والأدلة والجناة في ألمانيا، فضلًا عن الإرادة السياسية.

وتابع "شولر": "لكن هذا ليس مثل الحالة السورية لم تكن هناك علاقات دبلوماسية مع الحكومة السورية مصر لديها الكثير من الدعم السياسي دوليًا كما أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة أو نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لذلك لا أحد على استعداد لتولي هذه القضايا، والتي تتطلب أيضًا تحقيقًا هادئًا للغاية ومجموعة معينة من العوامل لمقاضاتها".

وأضاف "ريدريس سكيليك": "إننا نرى هذا طوال الوقت في العمل الحقوقي، حيث لن تتخذ دول غربية معينة موقفًا حازمًا ضد الدول الأخرى بسبب الوضع السياسي".

يعتقد "شولر" أيضًا أن الاهتمام الدولي قد تحول إلى دول مثل أوكرانيا أو السودان أو إيران.

وقال "عمرو مجدي"، باحث أول في هيومن رايتس ووتش، لـ "دويتشه فيله": "لقد ساهم المناخ السياسي في المنطقة في التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر في ذلك الوقت، كانت المنطقة بأكملها تعج بالمشاكل، بما في ذلك الحرب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا".

وأوضح "مجدي" أن الحكومة المصرية تمكنت من اللعب في قضايا تهم بقية العالم، "بحيث يتم التغاضي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في مقابل اهتمام مصر بالمصالح الأوروبية، مثل مكافحة الهجرة غير النظامية والتعاون الأمني والعلاقات الاقتصادية".

التغيرات في المواقف تجاه مصر

وختمت "دويتشه فيله" بالإشارة إلى أنه قد يكون هناك بعض الأمل في تحقيق العدالة ذات يوم في قضية رابعة.

وأضافت: "حدث الكثير من القرارات القانونية التي اتخذت بشأن هذه القضية في أعقاب الانقلاب العسكري عام 2013 مباشرة في ذلك الوقت، بدا أن المجتمع الدولي غير متأكد من كيفية تطور الحكومة المصرية - كان للانقلاب العسكري أيضًا العديد من المؤيدين، وواجهت حكومة الدكتور "مرسي" احتجاجات شعبية ضده".

لكن على مدار العقد الماضي، تغير ذلك، وكثيراً ما تعرضت الحكومة الحالية بقيادة "عبد الفتاح السيسي" لانتقادات بسبب سلطتها وسجلها السيء بشكل متزايد في مجال حقوق الإنسان.

وأشار "سكيليك" إلى أمثلة تاريخية طويلة الأمد، مثل المحاكم الدولية التي تنظر في الجرائم في رواندا وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك الحرب العالمية الثانية، مشيرًا إلى أن "العدالة الدولية تستغرق وقتًا طويلاً في العادة".

<https://www.dw.com/en/egypts-rabaa-massacre-still-waiting-for-justice/a-66504869>